في دولة يهودية. وهكذا فهم يوافقون على التقسيم من حيث المبدأ، ولكن ليس على المشروع المقدم من اللجنة الملكية، فهم يرغبون في التفاوض من أجل مساحة اوسع. وقد اتخذ المؤتمر في نهاية جلساته قرارا يوافق ضمنا على التقسيم، ولكنه يرفض المشروع المقترح. فقد صوت المؤتمر بـ ٢٩٩ صوتا ضد ١٩٠ على القرار التالي: «ان المؤتمر يعلن أن مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية مرفوض... وأن المؤتمر يفوض اللجنة التنفذية بالدخول في مفاوضات للتأكد من الشروط المحددة لحكومة جلالته بالنسبة لاقامة دولة يهودية». كذلك أعاد المؤتمر انتخاب اللجنة التنفذية القديمة التي كان معظم أعضائها من أنصار التقسيم، الا أنه ألزمها بعدم اتخاذ موقف من أي مشروع محدد بالنسبة لاقامة دولة يهودية، دون أن يعرض المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ القرار(٣٨).

سقوط المشروع

لم تكن بريطانيا قادرة على تنفيذ مشروع التقسيم على النحو الذي أوصت به اللجنة الملكية. فبجانب المعارضة الشديدة التي أبداها الفلسطينيون والتي تمثلت بتجديد الثورة الفلسطينية، والمعارضة التي ظهرت من الصهيونيين للمشروع نفسه، كان التركيب السكاني في الدولتين المقترحتين أمرا يجعل اقامتهما محكومة بالفشل منذ البدء. فمثلا كان من المقرر أن تضم الدولة اليهودية ٢٢٥ ألفا من العرب من بين السكان البالغ عددهم نحو ٥٩٠ ألفا. وقد اعترفت اللجنة الملكية نفسها بأن هذه المشكلة هي «من أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والنجاح». ولحل هذه المشكلة، دعت اللجنة في تقريرها الى «القيام بمشاريع كبيرة للري وخزن الماء وتعمير أراضي شرق الأردن وبئر السبع ووادي الأردن [مما] قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق»(٣٩). وقد كان تحويل السكان العرب في فلسطين الى السكن في شرق الأردن عند قيام الدولة اليهودية متفقا مع السياسة البريطانية التي أشرنا اليها سابقا. وقد أبدى الصهيونيون استعدادهم للمساهمة في ذلك، ففي اجتماع عقده وايزمان مع أورمسبي غور في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧، أبلغ وايزمان الوزير البريطاني «أن اليهود... سوف يساعدون في اخراج العرب من الجليل الى شرق الأردن ـ الى أماكن مثل وادي نهر الزرقاء»(٤٠).

بالاضافة الى المشكلات الناجمة عن مشروع اللجنة الملكية نفسه، كان موقف لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم فاترا تجاه المشروع. ففي الدورة التي عقدتها بين ٣٠ تموز (يوليو) و ١٨ آب (اغسطس) ١٩٣٧ بناء على طلب الحكومة البريطانية لبحث مشروع التقسيم، بحثت اللجنة المشروع واتخذت قرارا عبرت فيه عن «رأي أولي... بأنه من الجدير الاستمرار في فحص الحسنات والعقبات لأي حل اقليمي جديد». وبينما أعلنت تفضيلها، من حيث المبدأ، لاختيار أي حل يتضمن تقسيم فلسطين، فقد عارضت فكرة ايجاد دولتين مستقلتين جديدتين، وقالت أنه يجب أن تطول فترة التدريب السياسي من جانب الدولة المنتدبة، اما من خلال نظام المقاطعات Cantonization أو ايجاد منطقتين منفصلتين منتدب عليهما. وقد عرضت توصيات اللجنة الدائمة للانتدابات على مجلس عصبة الأمم في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، فقرر الطلب من الدولة المنتدبة أن تدرس مشكلة الوضع في فلسطين، مع التركيز على حل يتضمن تقسيم المنطقة(٤١).

لم ينل مشروع اللجنة الملكية، اذن، موافقة اي من الاطراف المعنية به حقيقة. الا ان المشروع بلور من حيث المبدأ، امكانية الحل من خلال التقسيم، كما طرح، للمرة الاولى بشكل